بِسۡمِ ٱللَّهِ

شروط الدليل الْمعتبر

في المحاضرةِ الأولىٰ من شرحهِ لكتابِ « تيسير العَلاَّمِ شرح عُمْدةِ الأحكامِ » أَمْلَىٰ علينا فضيلةُ الشيخ/ عادل الشوربجي (حفظه الله) – نقلاً عن أهل العلم – شروطَ الدليلِ الشرعِيِّ المُعتبَر ، فقال :

❋ لا يكونُ الدليلُ دليلاً حتى تتوافرَ فيه ثمانيةُ شروطٍ : أربعةٌ في صحةِ ثُبوتِه :

١– صحةُ نِسْبَةِ الدليلِ إلىٰ قائلِه .
٢– تَناسُبُ الدليلِ مع موضع الاستدلال .
٣– سلامةُ الدليلِ مِنَ النَّسْخ .
٤– سلامةُ الدليلِ مِنَ الْمُعارَضةِ والاشتباه .

❋ وأربعةُ شروطٍ في صحةِ فهمِه :

١– الاعتمادُ علىٰ فَهْمِ الصحابة .
٢– جمعُ النصوصِ الشرعيةِ الواردةِ في البابِ الواحد .
٣– معرفةُ مقاصدِ الشريعة .
٤– معرفةُ لغةِ العرب (إذ لا بُدَّ من فَهْمِ النصوصِ بِلُغَةِ العرب) .

❋ ولأهميةِ تلكَ الشروطِ التي أملاها علينا الشيخُ (حفظه الله وجزاه عنا خيرًا) استعنتُ بالله ﷻ ونظَمتُها في منظومةٍ وجيزةٍ حتى يسهُلَ حِفْظُها (وقد اطَّلَعَ فضيلةُ الشيخ عادل عليها وأَذِنَ بنشرِها) وقد سَمَّيتُها :

إعلام البَشر بشروط الدليل الْمعتبر

يَا حَامِدًا لِلْوَاحِدِ الْمُتَعَالِ   وَعَلَى النَّبِيِّ مُصَلِّيًا وَالآلِ
أَخْلِصْ لِرَبِّكَ سَائِرَ الأَعْمَالِ   وَالْزَمْ شُرُوطَ صَحِيحِ الاسْتِدْلاَلِ
فَتَحَرَّ نِسْبَتَهُ إِلَىٰ مَنْ قَالَهُ   وَتَنَاسُبًا مَعَ مَوْضِعِ اسْتِعْمَالِ
وَسَلاَمَةً مِنْ نَاسِخٍ وَمُعَارِضٍ   وَمِنِ اشْتِبَاهٍ مُوجِبِ الإِخْلاَلِ
وَافْهَمْ كَمَا فَهِمَ الصَّحَابَةُ مُعْرِبًا   وَاعْرِفْ مَقَاصِدَ شِرْعَةِ الْمُتَعَالِ
مُسْتَقْصِيًا فِي الْبَابِ كُلَّ نُصُوصِهِ   يُرْفَعْ دَلِيلُكَ فِي مَقَامٍ عَالِ
وَكَمَا بَدَأْتَ عَلَى النَّبِيِّ مُصَلِّيًا   فَاخْتِمْ وَزِدْ شُكْرًا لِذِي الإِفْضَالِ

يكفيك أن تحفظ هذه الأبيات الأربعة فقط

تمت بحمد الله وفضلِه وكرمِه
ليلةَ الأحد ٢٦ من ذي الحجة ١٤٣٣

ونظمها الفقير إلى عفو ربه الغني
خادم القرآن الكريم
أبو قدامة المصري
خالد بن عبد المعبود
غفر الله له و لوالديه و للمسلمين